

ياسا" تشارك في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والأقليات للأمم المتحدة وتطرح القضية الكردية في سورية للبحث والمناقشة

تقرير: عارف جابو

عقد الفريق العامل المعني بالأقليات والتابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لدى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، مؤتمره للدورة الثانية عشرة في الفترة ما بين ٠٨-١١/٠٨/٢٠٠٦ في جنيف.

والفريق العامل يعقد مؤتمره سنوياً بحضور أعضائه المكون من الخبراء وفقهاء القانون في مجال حقوق الإنسان والأقليات، ويدعى إلى المؤتمر أساتذة الجامعات والخبراء القانونيون في مجال حقوق الإنسان والأقليات إلى جانب المنظمات اللاعسكرية المدافعة عن حقوق الإنسان والأقليات من مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى ممثلي الدول والهيئات الدولية المعنية.

وقد دعي إلى المؤتمر المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية في المانية - ياسا ممثلاً بالأستاذ زيان بدرخان والمحامي عارف جابو لنقل معاناة الشعب الكردي في سورية إلى الرأي العام وطرح قضيته للبحث والنقاش في المؤتمر.

هذا ويتم في هذا المؤتمر البحث في تعزيز حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو دينية أو إثنية أو لغوية، ومدى ممارسة هذه الحقوق فعلياً، وبحث الحلول الممكنة للمشاكل التي لها علاقة بالأقليات، بما في ذلك تعزيز التفاهم المتبادل بين الأقليات والحكومات وفيما بين الأقليات ذاتها. كما يتم بحث الآليات الفعالة لحل المشاكل التي لها علاقة بالأقليات، بما في ذلك منع النزاعات وحلها، والتوصية بالتدابير الممكنة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية.

وقد بدأ المؤتمر أعماله صباح يوم الثلاثاء ٠٨/٠٨/٢٠٠٦ في مبنى الأمم المتحدة (قصر الأمم) في مدينة جنيف بسويسرا.

في بداية الجلسة الأولى تم اقرار جدول الأعمال الذي تألف من خمسة بنود تضمنت النقاط والأمور التي تم بحثها خلال المؤتمر. والبنود الثلاثة كان هو البند الرئيسي في جدول الأعمال، وقد تضمنت النقاط التالية:

١- استعراض تعزيز اعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، والممارسة الفعلية لهذه الحقوق.

٢- بحث الحلول الممكنة للمشاكل التي لها علاقة بالأقليات، بما في ذلك تعزيز التفاهم بين الأقليات والحكومات وفيما بينها.

٣- التوصية بمزيد من التدابير، حسبما يكون مناسباً، لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

أما البند الرابع من جدول الأعمال فقد تضمن البحث في الأنشطة المقبلة والتعاون مع الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات ومع هيئات الأمم المتحدة.

أما البنود الأخرى فقد كانت (فرعية) الأول بحث اقرار جدول الأعمال، والثاني تنظيم أعمال المؤتمر، أما الأخير فقد خصص للبحث في امور متفرقة، أهمها: بحث أعضاء الفريق العامل المسائل المتصلة بعمل الفريق وأنشطته والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بذلك.

في إطار البند الثالث الفقرة الأولى أعطيت الفرصة لممثلي الأقليات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن الأقليات لتقديم البيانات المتضمنة معلومات عن التدابير التي لها تأثير على حقوق الأقليات، بما فيها العقبات والتطورات التي لها تأثير سلبي على حقوقها وممارستها لتلك الحقوق، فضلاً عن التطورات والتدابير الإيجابية المتخذة التي تعزز وتمكن من ممارسة الأقليات لحقوقها. كذلك تم في هذا الإطار إعطاء الفرصة للممثلي الحكومات المعنية لتقديم بياناتهم ووجهة نظر حكوماتهم حول ما يطرحه ممثلو الأقليات حول انتهاك لحقوقها.

في هذا المجال قدم الوفد الكردي بياناً تضمن ما يتعرض له الشعب الكردي من انتهاك وتكرار لحقوقه القومية من جانب الحكومة السورية.

وقد تضمنت الورقة الكردية والتي قدمت باللغة الإنكليزية وقرأها ممثلاً لياسا الأستاذ زيان بدرخان، استعراضاً لجملة القوانين والمشاريع والتدابير التمييزية المتخذة من قبل الحكومة السورية بحق أبناء الشعب الكردي.

وأول تلك الإجراءات قانون الإحصاء الاستثنائي رقم ٩١ لعام ١٩٦٢ والذي جرد بموجبه عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم السورية وأصبحوا أجانب في بلادهم، والذين يفوق عددهم اليوم الـ ٣٠٠ ألف مازالت معاناتهم مستمرة منذ أكثر من أربعة عقود على الرغم من الوعود العديدة التي أعطتها الحكومة السورية والتي كان آخرها في الاجتماع الذي تم بين الدكتوروة نجاح العطار نائبة رئيس الجمهورية ووفد من زعماء الأحزاب الكردية، وقبل ذلك ما أعلنه ممثل الحكومة السورية في جنيف خلال الدورة الماضية في معرض رده على بيان الوفد الكردي بأن القضية سوف تنتهي خلال أشهر قليلة حيث ان الحل بات جاهزاً.

بعد ذلك تم تناول موضوع الحزام العربي الذي تم بموجبه نزع الأراضي من الفلاحين الأكراد واعطائها لفلاحين عرب استفدوا من محافظتي حلب والرققة تم توطينهم ضمن قرى حديثة بنيت لهم بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤.

كما تم البحث في الاجراءات التمييزية الأخرى التي يعاني منها الأكراد، وأبرزها سياسة التعريب ومنع اللغة الكردية، حيث تم تعريب أسماء القرى والمدن الكردية واستبدالها بأسماء عربية، بالإضافة إلى منع استعمال اللغة الكردية سواء في التعليم أو الاعلام أو حتى التحدث بها في الأماكن العامة، بالإضافة إلى منع تسجيل المواليد الذي يحملون اسماء كردية.

أما تداعيات أحداث ١٢ آذار ٢٠٠٤ مازالت مستمرة، حيث إلى الآن لم يتم التحقيق مع الذين أطلقوا النار على المتظاهرين بشكل مقصود مما أدى إلى قتل أكثر من ثلاثين منهم وجرح أكثر من مائتين والاعتقال العشوائي الذي طال الآلاف الذين تعرضوا للتعذيب الشديد مما أدى إلى وفاة البعض نتيجة ذلك، ناهيك عن فصل بعض الطلبة من الجامعة والمدينة الجامعية.

ومن الإجراءات التمييزية الأخرى حرمان المناطق الكردية من الاستثمارات والمشاريع التنموية والخدمية الحكومية، مما يترك هذه المناطق والشعب الكردي يعاني من الفقر والحرمان والتخلف والبطالة المرتفعة نسبياً وخاصة بين الأكاديميين والخريجين الجامعيين الذين لا يستطيعون من دراستهم وشهادتهم نتيجة ذلك، بالإضافة إلى حرمانهم من فرص العمل والتوظيف لأسباب سياسية وقومية بسبب انتمائهم الكردي.

بعد ذلك طلب ممثل الحكومة السورية من البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الدكتور علي الحسين الكلمة لتلاوة

بيان الحكومة المقدم إلى المؤتمر والرد على ما جاء في بيان الوفد الكردي. وقد جاء في البيان الحكومي: أن سورية تحتضن منذ آلاف السنين ثروة بشرية من أعراق وديانات متعددة يتعايش أفرادها ضمن لحمة الشعب السوري، وأن القانون السوري يحمي الجميع من التمييز ويعاقب كل عمل وخطاب يقصد منه إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية. وقد رفض البيان أي قول بوجود تمييز بحق الأكراد حيث جاء فيه: إن الادعاء بوجود تمييز في سورية بحق المواطنين من أصول كردية أو بحق غيرهم من الأكراد اللاجئين الذين لا يحملون الجنسية السورية، هو محاولة تشويهية ومرفوضة لنقل ما يسمى بالملف الكردي إلى سورية بفعل ما نجم عن احتلال العراق وتداعيات هذه الأزمة في غير دولة من الدول المجاورة للعراق. وتابع البيان قائلاً: إن جميع المواطنين السوريين يتمتعون بالجنسية السورية، ولا توجد قوانين أو مراسيم خاصة بالأكراد ولا بأي شريحة أخرى من مكونات المجتمع السوري.

وقد رفض البيان الحكومي وجود مشكلة كردية في سورية. وبالنسبة لموضوع الأجانب، تم دراسة الحالات التي تقدمت بطلبات والبت بأكثر من نصفها، وأن سبب التأخير هو استمرار العمليات العسكرية في العراق ونزوح عدد كبير من الأكراد العراقيين

بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٥ في محافظة الحسكة. هذا وقد عقد الوفد الكردي العديد من اللقاءات الجانبية مع الوفود المشاركة في المؤتمر والقادمة من مختلف القارات، ومع بعض الباحثين والأساتذة الجامعيين والخبراء المختصين في شؤون الأقليات الذين أغنوا جلسات المؤتمر ببحوثهم ومدخلاتهم، وقد أبدى هؤلاء تفهمهم وتضامنهم مع الشعب الكردي وقضيته العادلة، وطلب المزيد من المعلومات المتعلقة بالمشكلة الكردية في سورية.

كما شارك الوفد الكردي في التوقيع على بيان صادر عن ٧١ منظمة معنية بالدفاع عن حقوق الانسان والأقليات بصدد التعاون والتواصل بين هذه المنظمات، وآلية تنظيم وعمل ومشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات القادمة المتعلقة بحقوق الانسان والأقليات التي ستعقدتها هيئة الأمم المتحدة في إطار عمل مجلس حقوق الانسان الذي تم تأسيسه مؤخراً ليجل محل المفوضية العليا لحقوق الانسان. كما شارك في المؤتمر الدكتور جلال قارتال المدرس في جامعة هانوفر بتقديم مداخلة تناول فيها المشكلة الكردية تركية وما يعانیه الشعب الكردي من اضطهاد وحرمان من حقوقه القومية والانسانية، وما تعرضت له آلاف القرى الكردية من التهديم وتهجير سكانها إلى المدن والمحافظات الأخرى، هذا بالإضافة الى عدم اعتراف الدستور التركي بالأقليات الأخرى في تركية، وسد الطريق على مشاركتها في البرلمان من خلال الحصول على نسبة ١٠% من أصوات الناخبين المطلوبة من الأحزاب لدخول البرلمان. كما تم في المداخلة تسليط الضوء على الجانب القانوني التاريخي للقضية الكردية ولاسيما معاهدتي سيفر و لوزان، وتتكرد الدول الاستعمارية آنذاك وتركية للمطالب والحقوق الكردية.

المحامي: عارف جابو - دراسات عليا في القانون الأوربي - ألمانيا

ژیان بدرخان: دراسات عليا في القانون الدولي - ألمانيا www.vasa-online.org

منظمة حزبنا في اليونان تشارك في الفعاليات والنشاطات الثقافية في أثينا

شاركت منظمة حزبنا في اليونان في المهرجانات والنشاطات والفعاليات الثقافية التي أقيمت خلال الصيف في العاصمة أثينا وذلك من خلال مشاركة الفرقة الفنية هاوار بعروضها الفنية والموسيقية في هذه الفعاليات.

كما شاركت الفرقة في مهرجان النقابات اليوناني من خلال تقديم بعض الرقصات الفلكلورية، وقد مثلت الفرقة العمال الأكراد السوريين في المهرجان الذي أقيم في ٢٩/٥/٢٠٠٦ بتقديم عروضها الموسيقية والغناء والرقص الفلكلوري. كذلك شاركت الفرقة بتقديم العروض الفنية والغناء والرقصات الفلكلورية في مهرجان وزارة التربية في ٣/٦/٢٠٠٦، وتقديم عروضها الفنية للجمهور اليوناني يوم ٢٥/٦/٢٠٠٦. وكانت مشاركة الفرقة مميزة في المهرجان الدولي الذي أقيم في العاصمة اليونانية أثينا تحت شعار مناهضة العنصرية بمشاركة أكثر من ستين منظمة وحزب قدموا من أكثر من أربعين دولة، حيث قدمت الفرقة عروضاً فنية وغنائية مختلفة في المهرجان. كذلك شاركت الفرقة في المهرجان الفني الذي أقامته قوى اليسار اليونانية في ١/٧/٢٠٠٦



كل الجهود من أجل

عقد مؤتمر وطني

كرد في سوريا

المصريين للمغتربين السياسيين في سجون البلدان

الى سورية وتركية، وأن عدداً كبيراً من مقدمي الطلبات لا يحملون أي وثائق تشير إلى وجودهم في البلاد خلال السنوات السابقة. أما عن أحداث ١٢ آذار قال بأنها كانت عبارة عن شعب ملاعب بين جمهوري فريقيين مثلما يحدث في أوربة.

وقد اختتم البيان بالقول أن رئيس الجمهورية قرر مؤخراً دراسة ملف منح الجنسية السورية لعدد كبير من هؤلاء اللاجئين الأكراد غير السوريين لأسباب انسانية بحتة ولجمع شمل العائلات بالنسبة لمن تزوج من مواطن أو مواطنة سورية من هؤلاء.

بعد انتهاء المندوب السوري من تلاوة بيانه، طلب الوفد الكردي الكلمة للرد على ما جاء في البيان الحكومي، وقد أعطي إياها فيما بعد، حيث جاء في الرد الكردي الذي قدمه المحامي عارف جابو:

إن التمييز الذي يتعرض له المواطنون الأكراد هو تمييز منهجي مخطط وفق قوانين ومراسيم حكومية رسمية تمنع المواطنين الأكراد من ممارسة حقوقهم الانسانية الأساسية التي كفلتها لهم القوانين الدولية واتفاقيات حقوق الانسان. ونظراً لضيق الوقت وقلة الدقائق المعطاة للتحدث لم يتم الرد على جميع النقاط الواردة في البيان الحكومي، فقط تم التركيز على أبرز النقاط ولاسيما فيما يتعلق بموضوع المجردين من الجنسية والاجراءات التمييزية ضد المواطنين الأكراد من خلال منع اللغة الكردية وفصل الطلبة من المدارس والمعاهد والجامعات والعمال والموظفين من العمل.

وقد تم التوضيح بأن هناك العديد من القوانين والمراسيم الصادرة عن الحكومة السورية والتي تقضي بمنع ممارسة المواطنين الأكراد لحقوقهم الانسانية الأساسية، وتم في المداخلة التأكيد على أن لدى الوفد في القاعة نسخ لأكثر من عشرة مراسيم وقرارات رسمية في هذا الصدد، والجدير بالذكر أنه تم في العام الماضي أثناء الدورة الحادية عشرة تزويد الهيئة المنظمة للمؤتمر والمشرفة عليه بنسخ من تلك المراسيم والقوانين. كما تم في المداخلة التأكيد بأن مشكلة المجردين من الجنسية ليست جديدة ومرتبطة بالحرب الأخيرة في العراق أو ان المجردين من الجنسية هم لاجئون أكراد قادمون من تركية أو العراق كما تدعي الحكومة السورية، وإنما هي قضية عمرها أربعة وأربعين عاماً حين تم تجريد الآلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم السورية عام ١٩٦٢ بموجب قانون الاحصاء الاستثنائي الذي جرى